

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



مجلة نصف سنوية محكمة تُعنى بآثار الوطن العربي

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. خليل بن إبراهيم المعقل

عضوا هيئة التحرير

د. عبدالله بن محمد الشارخ د. محمد بن سلطان العتيبي

الناشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

محتوى الأبحاث لا يُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

الهيئة الإستشارية

- ١- أ. د. إبراهيم محمد الصلوي
كلية الآداب - جامعة صنعاء - اليمن.
- ٢- أ. د. باولو بياجى
قسم الدراسات لآسيا وشمالى إفريقيا
جامعة فوسكارى، فينيسيا - إيطاليا.
- ٣- أ. د. بيتر ماجى
قسم الآثار - كلية برين ماور.
- ٤- أ. د. جف بايلى
قسم الآثار
جامعة يورك - بريطانيا.
- ٥- أ. د. جون فرانسيس هيلي
دائرة دراسات الشرق الأوسط
معهد اللغات والآداب والحضارات
جامعة مانشستر - بريطانيا.
- ٦- أ. د. الحسن أوراغ
قسم الجيولوجيا- كلية العلوم
جامعة محمد الأول - المملكة المغربية.
- ٧- أ. د. ريكاردو ايخمان
معهد الآثار الألماني
برلين - ألمانيا.
- ٨- أ. د. زياد السعد
كلية الآثار والأنثروبولوجيا
جامعة اليرموك - إربد، الأردن.
- ٩- أ. د. زيدان عبدالكافي كفاي
عمّان - الأردن.
- ١٠- أ. د. سالم بن أحمد طيران
كلية السياحة والآثار - جامعة الملك سعود
الرياض- المملكة العربية السعودية.
- ١١- أ. د. سلطان محيسن
قسم الآثار - كلية الآداب - جامعة دمشق
الجمهورية العربية السورية.
- ١٢- أ. د. عباس سيد أحمد
قسم الآثار - جامعة دنقلا
جمهورية السودان.
- ١٣- أ. د. عبدالله بن إبراهيم العمير
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية.
- ١٤- أ. د. على بن إبراهيم الغبان
مجلس الشورى - المملكة العربية السعودية.
- ١٥- أ. د. فرنسوا روبرت فيلينوف
جامعة باريس الأولى
باريس - فرنسا.
- ١٦- أ. د. فكري حسن
الجامعة الفرنسية - القاهرة - مصر.
- ١٧- أ. د. مارثا جاكوسيك
جامعة براون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٨- أ. د. مارك جوناثان بيتش
إدارة البيئية التاريخية
هيئة أبوظبي للسياحة
الإمارات العربية المتحدة.
- ١٩- أ. د. محمد حسين المرقطن
جامعة مالبورغ - ألمانيا.
- ٢٠- أ. د. محمد محمد الكحلاوي
كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر.
- ٢١- أ. د. مصطفى أعشى
سلا - المملكة المغربية.

المحتويات

٤	الافتتاحية
	الأبحاث
٧	• تصنيف دُمى الصُّوان البشرية عالمياً بحسب الجنس وقرآءة في الشكل والإيحاء. أ. د. عبدالرزاق المَعْمَرِي
٥٥	• عمارة مدافن الكوشيين في جبانة الكرو بشمالي السودان. د. محمد فتح الرحمن إدريس، د. مصطفى نور الدين
٧١	• دراسة تحليلية لرسوم صخرية لعربات من جبل المُكَبَر بجنوبي سيناء. د. إسلام سامي عبدالباسط، د. عبدالرحمن السحيباني، د. جيروم رومير، ود. سيياستيانو لورا، وبيير دوما-لاتاك، ود. سعيد الأحمرِي
٨٥	• إضاءات جديدة على التسلسل الزمني للحرم الديني في دادان من خلال التنقيبات الأثرية الحديثة.

عرض الكتب

٩٥	• تصنيف فخار الأخدود بمنطقة نجران: دراسة مقارنة. تأليف د. عبدالله باسنبل. أ. د. عبدالرحيم خبير
١٠١	• ثبت الأبحاث المنشورة في الأعداد السابقة.

القسم الإنجليزي

٤	الافتتاحية
	الأبحاث
٧	• دور مستوطنة "نباتا" المبكرة في جبل البركل في ضوء الملاحظات الحالية والتاريخية والأثرية. أ. د. العباس سيد أحمد محمد علي، وأ. د. جمال جعفر الحسن

الافتتاحية

على مدى العقود الماضية، أسهمت المسوح والتنقيبات الميدانية في المملكة العربية السعودية في الكشف عن مئات المواقع الأثرية والتراثية في مختلف مناطق المملكة، ما أظهر العمق التاريخي والثراء الحضاري لأرض المملكة عبر مختلف العصور، منذ ما قبل التاريخ ومرورا بمختلف الفترات التاريخية اللاحقة. وكشفت التنقيبات عن حضارات وممالك عربية سادت فترات من الزمن، وازدهرت حضاريا، وتركت آثارا ما تزال شاهدة عليها حتى عصرنا الحاضر، تبرز ما وصلت إليه الجماعات البشرية التي عاشت في أرض المملكة من تقدم في مختلف مجالات الحياة، وفي مقدمتها التراث العمراني الذي ظل شاهدا، على الرغم مما تعرض له عبر الزمن من تأثيرات بفعل تقلبات المناخ، وما قد يكون قد طاله من أيدي الإنسان الذي عاش في هذه المواقع، سواء بفعل إعادة استخدام تلك المواقع أو ما أنشأه من عمران لمسكنه في تلك المواقع، أو من الأعمال الأخرى من زراعة وترحال أو تنقيب جائر، أثرت كلها أو بعضها بشكل أو بآخر في بعض تلك المواقع الأثرية والتراثية.

إن هذه المواقع الأثرية والتراثية في المملكة تسهم بشكل كبير في التعريف بالتراث الحضاري للمملكة وتاريخ الاستقرار البشري للإنسان على أرض المملكة العربية السعودية، ومنجزاته الحضارية المتعاقبة على مر العصور. وكذلك الصلات الحضارية والعلاقات التي سادت بينها وبين الحضارات المجاورة التي عاصرتها في الفترة نفسها، وامتداد طرق التجارة، والمدن والمواقع الحضرية التي نشأت عليها، والعلاقات التجارية التي ربطت الشرق بالغرب والشمال بالجنوب.

وقد حرصت المملكة على حماية كنوزها من الإرث الأثري والتراثي، الذي يمثل ذاكرة الشعب عبر العصور، بكل ما فيه من جوانب مادية وثقافية، ويتمثل حرص الدولة من خلال إيلاء المؤسسات الرسمية العاملة في قطاع الآثار جل اهتمامها ودعمها المادي والمعنوي لها للاضطلاع بأدوارها في حماية الآثار واستدامتها، لما تمثله من سجل تاريخي يوثق تاريخ الإنسان الذي استوطن هذه الأرض عبر مختلف العصور التاريخية، والمراحل الحضارية التي سادت فيها.

وفي نطاق هذه الجهود الرسمية للحفاظ على تلك المواقع، استطاعت حتى الآن تسجيل ستة مواقع أثرية على قائمة التراث العالمي (اليونيسكو)، هي مدائن صالح ٢٠٠٨م، حي الطريف بالدرعية ٢٠١٠، جدة التاريخية ٢٠١٤، الرسوم الصخرية في حائل ٢٠١٥، واحه الإحساء ٢٠١٨، أبار حمى في نجران ٢٠٢١. وهناك مواقع أخرى ما تزال في قائمة الانتظار.

وإضافة إلى هذا الجهد الرسمي لتسجيل المواقع الأثرية والتراثية في المملكة لدى قائمة التراث العالمي،

وكذلك ما تبذله الدولة لحماية هذه المواقع واستدامتها لتكون شاهداً أمام الأجيال القادمة، تبرز أهمية تأهيل المواقع الأثرية في المملكة للسياحة؛ فهو مطلب وطني، من شأنه تحقيق العديد من المكتسبات الوطنية، منها: توفير الصيانة والحماية الدائمة لتلك المواقع، وتوفير فرص عمل واسعة للشباب والفتيات من خريجي كليات الآثار والسياحة، وتشجيع إقامة المشروعات التراثية والسياحية الصغيرة والمتوسطة، ومن شأن ذلك أن يحيى ويطور من الأعمال والمشغولات اليدوية التقليدية الوطنية الموجودة في تلك المناطق، ويخلق فرص عمل للعديد من مواطني تلك المواقع في مجالات التراث والخدمات اللوجستية، التي يحتاجها الزوار والسائحون الذين يأتون إلى تلك المواقع الأثرية والتراثية، من خدمات الإسكان والفندقة، والمطاعم، والإرشاد السياحي، والنقل، والتسويق.. إلخ.

ويدخل في ذلك أيضاً، إعادة تأهيل القرى التراثية، وصيانة المباني السكنية فيها، لما تمثله مثل هذه القرى من ذاكرة ثقافية وحضارية، وما يمكن أن تؤديه من أدوار ثقافية واجتماعية واقتصادية في حياة المجتمع المحيط بها؛ فتأهيل مثل هذه القرى التراثية سيجعل منها وجهات سياحية، إضافة إلى أنها ستكون خياراً مناسباً لإقامة العديد من الفعاليات المجتمعية والمهرجانات الثقافية الوطنية، فتحقق فرصة التعرف على عناصرها المعمارية والحضارية، وفرصة إتاحة تنفيذ تلك الفعاليات الوطنية التراثية.

ويتطلب ذلك أيضاً أن تحرص الجهات ذات العلاقة على تنفيذ برامج تدريبية متنوعة للشباب والفتيات في مختلف المهن التراثية والخدمات المرتبطة بالعمل الآثاري والسياحي والتراثي، لإدارة هذه المواقع وصيانتها وخدمة زوارها، وإقامة المشروعات التراثية فيها لخدمة السياح والزوار، ما سيوفر العديد من فرص العمل المناسبة لأبناء تلك المدن والقرى المجاورة لتلك المواقع الأثرية والتراثية.

وينبغي الاستفادة من تجارب دول العالم المتقدمة التي سبقتنا في هذا المجال وحققت نجاحات لافتة في العناية بالمواقع الأثرية والتراثية، وجعلها وجهات سياحية عالمية؛ فطورتها ووفرت لها صيانة وحماية بأعلى درجات الجودة لضمان حماية مكوناتها من بنيات ومرافق وموجودات، وكذلك إبرازها وتهيئتها لمشاهدة الزوار، دون أن تتعرض تلك المواقع لأي أذى أو تخريب سواء كان متعمداً أم بفعل حركة الزوار وتقلهم في تلك المواقع، وكذلك حمايتها من تقلبات الطقس؛ بهدف استدامتها لتظل شاهدة على الحضارات التي سادت في تلك البلدان.

شهدت المملكة خلال العقود الماضية، انتشار العديد من المتاحف الأهلية الخاصة، التي يحرص أصحابها على تزويدها بكل ما يستطيعون من أدوات تراثية ومشغولات يدوية تمثل التاريخ الاجتماعي لإنسان تلك المناطق. فأغلب هذه المتاحف أنشئ بمجهودات فردية تطوعية، يغلب عليه الاجتهاد، من دون توافر معرفة كافية مسبقة بأسس إنشاء المتاحف، وطرق تطويرها، وتنظيمها، وتشغيلها، وإدامتها؛ فضلاً عن عدم توافر عوامل استدامتها مستقبلاً، إن لم تتوافر فيها الإدارة المهمة، والتمويل الدائم لتطويرها والحفاظ على محتوياتها.

وتبرز هنا أيضا أهمية إيلاء هذه المتاحف الاهتمام الرسمي اللازم لها ولأصحابها، سواء بتوفير برامج تدريبية وتأهيلية للقائمين عليها، وترخيصها واعتمادها. وكذلك أن يكون هناك سجل وطني لهذه المتاحف، توثق أماكنها وعناوينها، ونبذة كافية عن تخصصها ومحتوياتها، ما أمكن.

وتضطلع هيئة المتاحف في وزارة الثقافة بتنظيم هذا القطاع المهم، فهو يبرز الهوية الثقافية التراثية للمنطقة وتاريخ الحضاري، ونتوقع من هيئة المتاحف العمل على تنمية الوعي العام بأهمية المتاحف وأدوارها الثقافية في المجتمع، تشجيع أصحاب المتاحف الخاصة، والإسهام في توفير الفرص التدريبية لهم، وتأهيلهم، وإقامة معارض مشتركة، تتاح للجمهور للتعرف على محتوياتها وموجوداتها، مما سينعكس ذلك على توفير العديد من فرص العمل في مجال المتاحف الأهلية الخاصة، وتدعم القطاع السياحي في مناطقها

يشهد العالم العربي العديد من نقاط التوتر والنزاع التي حلت ببعض الدول العربية، على مدى العقدين الماضيين، ما جعل قطاع الآثار والتراث في تلك الدول يتعرض للاعتداء والنهب والإهمال؛ جراء ضعف الدولة، أو غياب القدرة لدى الجهات الأثرية المسؤولة عن حماية مكوناتها الأثرية والتراثية، فجرى مع الأسف تهريب الكثير من الكنوز التاريخية والآثرية خارج تلك البلدان، لبيعها لدول أخرى، فاستقرت تلك الكنوز في متاحف عالمية، في ظل غياب منظومة حماية كافية، وغياب مظلة قانونية رادعة لتجارة الآثار والكنوز الوطنية وتهريبها خارج بلدانها.

إن الدول العربية مدعوة لاعتماد منظومة متكاملة لحماية كنوزها الأثرية والتراثية، في مختلف الظروف، وإن تكاتف الدول العربية من خلال منظومة خاصة تنشأ لهذا الغرض سيسهم في منع تجارة الآثار، ويمكن أن تكون صفا واحدا في المطالبة بما يتسرب منها إلى متاحف دولية، مهما كانت الذرائع، وتعمل بقوة على إعادة ما نهب من آثار الدول العربية وإعادته إلى بلدانها الأصلية.

رئيس هيئة التحرير